بالافساد لانتفاء اثمه به **ولا** على **مفسد** صوم **غير رمضان** من نذر او قضا او كفارة لان النص ورد في رمضان وهو اختصاصه ببعض لايقاس به غيره **ولا** على مفسد صوم غير مسافر **جامع** حليلته فافسد صومها **او** مفسد صوم نفسه لكن **بغير جماع** لان الجماع اغلظ ثم يلحق به غيره **ولا** على مفسد صومه بجماع غير تام وهو المرأة لانها تفطر بادخال الذكر قبل تمام الحشفة كما قيد بالتمام احترازا عن هذه لكنه يوهم انها لو وجدت وهي بداية او مكرهة او نائمة ثم زال نحو النوم بعد تمام دخول نحو الحشفة وادامته اختيارا انها تلزمها كفارة لان صومها فسد بجماع تام لكن المنقول خلافه فلم ينقص صومها بتعرضها لكبير للفساد بنحو الحيض فلم يقو على ايجاب كفارة وحينئذ فلا يحتاج لهذا القيد ومن ثم حذفناه هنا وان ذكره في الروضة واصلها نعم قد يحتاج اليه بالنسبة للمرأة في قدره فان الذي يظهر انه لو وجد فيه فاعلا ممتلئ ثم مستيقظ وادام لزمته الكفارة لصدق التطاوع كما اشار اليه انما ذكره ابن الرفعة انه مثلها يحمل على انه مثلها في بطلان صومها قبل ليس مثلها في ذلك فقولنا ابن الرفعة انه مثلها يحمل على انه مثلها في بطلان صومها قبل مجاوزة الحشفة اذ كانا عالمين مختارين **ولا** على من لم يأثم بجماعه نحو **مسافر** اوترخص **صائم جامع بنية الترخص** لانه يحل له ذلك **وكذا** من لم يأثم به لكن من جهة الصوم كان **جامع نحو المسافر بغيرها** اي مع عدم نية الترخص **في الاصح** لانه وان لم يعدم نية الترخص لكن لم تطاوعه صار له شبهة في درء الكفارة وبما قررته يندفع قول شارح قبيل هذا محل تخيير قوله اثم به وفيه نظر فانه اثم اذا لم ينو الترخص فتردد هذه على الضابط نعم يصح ان يحترز به عن جماع الصبي ينبغي ويجب ان قاعدة ان ما قيل كذا محترز اثم به وما بعدها محترز سبب الصوم ومن محترز اثم به قولها ايضا **ولا على من نام الليل** اي بقية **فجامع نهارا** فكذا ان لم يظن شيأ لما مر انه يجوز له الاقدام مع الشك اخرا لليل بلا كفارة هنا وان اثم كان ظن الغروب بلا اماره او شك فيه فجامع فبان نهارا لانه لم يقصد الهتك والكفارة تدرء بالشبهة كما لحذ فلا نظر لاثم مع انه لا يجوز الفطر اخرا النهار الا باجتهاد وكذا لا كفارة كما ذكره شارح لكن نظر فيه



فيه لوشك اوظن اثم الجامع ثم بان انه نوى وان فسد صومه واثم بالجماع وهما تانك قد يرد ان على الضابط لان الاثم فيهما من جهة الصوم فان زيد فيه كالشبهة كما تقدم اريد اوكما على من نوى يوم الشك قضاء ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان وان صدق عليه الضابط لكن اما بينت به مراد المتن بقولي المذكور لانه هنا لم يأثم من حيث كونه من رمضان لجهله به حال الوطء بل من حيث غيره وهو نحو القضاء في ظنه وما قيل ان هذه تخرج لو قال عن رمضان لانه عنه غير صحيح اذ القضاء عنه لا يتصور مع انه لا كفارة فيه نعم يخرج بافساد صوم يوم من رمضان لانه اذا ثبت كونه من رمضان بان انه ليس في صوم اصلا لما مر انه لا يقبل غير ومر وجوب الكفارة فيما لو طلع الفجر وهو مجامع فعلم واستدام مع انه لم يفسد تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة الافساد **ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا** للصوم متعلق بالاكل **وظن انه افطر** باعتقاده انه غير صائم **وان كان الاصح بطلان صوم** بهذا الجماع كما لو جامع ظانا بقاء الليل فبان خلافه اما اذا لم يظن ذلك فعليه الكفارة اذ لا عذر له بوجه وهذا ان علم وجوب الامساك بعد الفطر خارج بسبب الصوم والا فيأثم به **ولا على من زنا ناسيا** للصوم لانه لم يأثم بسبب الصوم وصح بما مع عليه من قولنا السابق على ناسي الاثم يخفى ويصح كما قالاه ان يكون هذا مفرعا على الضعيف ان الناسي يفسد صومه وصح لا تكرار فيه بوجه **ولا مسافر افطر بالزنا مترخصا** لان فطره مجاز له واثم الزنا لا للصوم فتذكر الترخص لذلك والا فهو لا كفارة عليه وان لم ينو الترخص نظير ما مر في قوله وكذا بغيرها **والكفارة على الزوج عنه** دونها لانه صلى الله عليه وسلم امر بها زوجة الجامع مع مشاركتها له في السبب وكان صومها ناقص كما مر **وفي قوله** تلزمه كفارة واحدة لكنها تكون **عنه وعنها** لمشاركتها له في السبب ولهذا القول تفريع وتقييد ليس من غرضنا ذكره **وفي قوله عليهما كفارة لهما** قياسا على الرجل **وتلزم الكفارة من انفرد برؤية الهلال وجامع في بيته** لصدق الضابط عليه باعتبار ما عنده ويلحق به فيما يظهر من اخبره من اعتقد صدقه لما مر انه يلزمه

Copyright © Bodleian University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)